الإجـــراءات الروتـينـيـة لـــوزارة الـزراعـة تعيق تـطـويـر الإنـتـاج

مستثمرون ومزارعون يطالبون بتوفير الأسمدة والنأي عن المركزية من قبل الجهات الحكومية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

شكا عدد من المستثمرين والفلاحين الإجراءات الروتينية التي تنتهجها وزارة الزراعة مؤكدين شحّة الأسمدة التي تعد غاية في الضرورة للإنتاج الزراعي .

وأكدوا في أحاديث نقلتها إحدى الوكالات المحلية : انه على الرغم من وجود محاولات لإعادة الروح إلى الزراعة المتمثلة بإطلاق المبادرة الزراعية بإشراف رئيس الوزراء إلا أن النتائج غير مشجعة حتى الآن بسبب السياسات الإدارية التي تنتهجها وزارة الزراعة وفرض مركزية خانقة تضيق على المستثمرين والقطاع الخاص ما يؤثر سلبيا على القطاع الزراعي برمته .

و يقول احد الاختصاصيين بحسب وكالة الصحافة المستقلة (أيبا) : لا يمكن للزراعة أن تنجح من دون أسمدة .ويستدرك بالقول لكنها أصبحت من أهم المشاكل التي يعاني منها الفلاح العراقي الذي يعاني من عدم توفر الأسمدة وارتفاع أسعارها وعدم كفاءتها.

وأضاف أن الدولة لا توفر الآن إلا حوالي ٢٠ ٪ من حاجة القطاع الزراعي وبشكل عام فان الإنتاج العراقي من سماد (اليوريا) جيد جدا ، لكن السماد (المركب) سيء جدا ، لهذا فان ٨٠ ٪ من الحاجة يتم تأمينه عن طريق استيراد القطاع الخاص.

وعلى الصعيد ذاته يقول احد المستوردين : على الرغم من الحاجة إلى استيراد الأسمدة وأهميتها في تنمية القطاع الزراعي إلا أن المستوردين يواجهون بإجراءات روتينية صارمة تحملهم أعباء مضافة ما يدفعهم إلى رفع الأسعار لتعويض الخسائر التي يتكبدونها.

وأضاف : إن على المستورد أن يقدم طلبا للحصول على إجازة استيراد السماد ، وعليه دفع رسوم لمديرية التجهيزات الزراعية لا نجد دافعا لها ، بعد ذلك عليه جلب نموذج من المادة التي يبغي استيرادها وتقديمها للفحص الذي غالبا ما تتأخر نتائجه التي تأتي بعد مراجعات عديدة ومواعيد وعطل .

وتابع : بعد نجاح النموذج في الفحص تبدأ عمليات الاستيراد وشحن السماد إلى العراق ، الذي يصطدم بعقبة جديدة عند الحدود حيث تقف الشاحنات بانتظار اتخاذ إجراءات جديدة تبدأ بإعلام التجهيزات الزراعية بوصول الشحنة إلى الحدود ليعرض الطلب على المدير العام ، والله اعلم متى ينظر فيه خاصة إذا تصادف ووجود اجتماع لديه أو تواجده خارج الدائرة أو تصادف وجود أيام عطل وهذا كله يزيد من تكلفة النقل إضعافا مضاعفة.

ويبين المستورد : بعد موافقة المدير العام يتم تحويل الطلب إلى اللجنة المعنية حيث تبدأ معاناة جديدة للمستورد ، الذي يتعرض لـ(ابتزاز) بمختلف الطرق فعليه توفير سيارة فارهة لنقل أعضاء اللجنة من بيوتهم إلى الحدود في الموعد الذي يحددوه ، والذي يجعل المستورد ينتظر يوم أو اثنين وبعد ذلك يجلب أعضاء اللجنة العينات ، وإذا ما كان الدوام قد انتهى وهو كذلك في الغالب فأنهم يأخذون العينات إلى بيوتهم.

ويشير المستورد إلى أن المختبرات التي تقوم بعملية الفحص رديئة جدا ، ويدلل على ذلك بان هذه المختبرات تقدم نتائج غير متطابقة رغم إنها تقوم بفحص عينات عدة من النموذج نفسه وهذا حدث كثيرا.

ويذكر المستورد إن المختبر بعد ظهور النتائج يكتب إلى التجهيزات لإطلاق الشحنة من الحدود والسماح لها بدخول العراق ، مبينا أن طوال الأيام التي تستغرقها هذه العملية تبقى الشاحنات واقفة على الحدود والمستورد يدفع أجورها ، والطامة إذا ما خرجت نتائج الفحص سلبية والطلب بإعادة الفحص الذي يستدعي أسبوعا آخر من المراجعات .

ويوضح أن كل التكاليف هذه ستدفع بالمستوردين إلى إضافتها على أسعار البضاعة ما يؤدي بالتالي إلى ثقل كاهل المزارع .

من جانبه يقول احد المزارعين : أن الأمر الذي يواجهه الفلاح لا يقف عند حد الحصول على السماد وبالسعر الذي يضطر إلى دفعه ولكن بعض الجهات الأمنية ونقاط التفتيش تمنع مرور الشاحنات التي تنقل سماد اليوريا حتى المنتج في المعامل العراقية وتقوم دوائر وزارة الزراعة بتوزيعه ووفق وصولات رسمية.

ويوضح أن نقاط التفتيش تمنع مرور الشاحنات هذه وربما تقوم بسجن الفلاح الذي ينقلها بتهمة الإرهاب ، في الوقت الذي ينخفض الإنتاج الزراعي العراقي لصالح المحاصيل المستوردة من الدول المجاورة التي تلاقي الزراعة فيها دعما كبيرا .

إلى ذلك يدعو احد المستثمرين في القطاع الزراعي الحكومة إلى تعديل الإجراءات التي تتخذها وزارة الزراعة ومراجعتها بشكل اقتصادي وعلمي مبيناً إن عملية تسليف الفلاحين والقروض الممنوحة لهم لا يمكن أن تشكل فرقا طالما أن أسعار المواد الأولية في ارتفاع دائم ، وعملية التسويق تواجه بالمحاصيل المستوردة.

في غضون ذلك وصف الخبير الاقتصادي حسام الربيعي قرار منع استيراد الخضراوات بالمهم والايجابي ويلبي طموحات المزارع العراقي، وسيعمل باتجاه زيادة الطلب على ما ينتج من محاصيل زراعية داخل البلد، مطالباً بزيادة التخصيصات المالية والقروض الزراعية.

وأضاف الربيعي (للوكالة الإخبارية للإنباء) : أن هذا القرار بحاجة إلى متابعة حالة السوق المحلي والأسعار التي تعرض بها المحاصيل الزراعية والكميات المتوفرة ووقت وفرة بعض المحاصيل في مواسم إنتاجها، وشحتها في أوقات أخرى.

وبين أن إهمال الاتحادات المهتمة بالقطاع الزراعي يحمل الكثير من السلبيات على واقع تنظيم هذا المفصل المهم، مؤكداً أن الاتحاد العام للجمعيات الفلاّحية " يعيش واقعا مرتبكا"، رغم أنه يدعم جمعيات منتجة تقدم دعم متواصل لاقتصاد البلد، الأمر الذي يقودنا إلى مطالبة الدولة دعم هذه الجمعيات من خلال وضع آليات عمل تسهل التعاون بين مؤسسات الدولة وهذه الجمعيات الإنتاجية .

وطالب بتخصص أموال لتطوير القطاع الزراعة من ميزانية السنوية، وأن تتجه صوب الاتجاه الصحيح الذي يخدم العملية الزراعية وينميها إلى مستويات تخدم هذا القطاع الذي يعد نفطا دائما، كما دعا الربيعي إلى توسيع مبالغ الأقراض الزراعي ومتابعة المشاريع الزراعية المنفذة .

دعـــوات لـفـتـح بـــاب الاســتـثـمـار فـــي قـطّـاع الـتـعـلـيـم

□ بغداد / المدى الاقتصادي

طالب عدد من رؤساء الجامعات الأهلية ومنظمة النخب والكفاءات العراقية الحكومة بفتح باب الاستثمار في قطاع التعليم واستقدام وفتح فروع للجامعات الأجنبية الرصينة في العراق، مطالبين أن يكون التعليم الخاص بمستوى التعليم في الدول المتقدمة.

وقال النائب ورئيس منظمة النخب والكفاءات العراقية همام حمودي خلال اجتماع ضم عدد من رؤوساء الجامعات العراقية في بغداد بحسب وكالة كردستان للإنباء (آكانيوز): إن التعليم الخاص في العراق عليه ملاحظات كثيرة من حيث مستواه وطريقة أدائه.

وأضاف : نطمح لرفع مستوى التعليم الخاص بما يواكب التعليم الموجود في الخارج من خلال فتح باب الاستثمار للشركات لإنشاء جامعات رصينة".

ضرورة العمل بالتوأمة مع الجامعات الاجنبية المعروفة او جلب الجامعات الى داخل العراق

وأوضح حمودي أن فتح فروع للجامعات الأجنبية في العراق "سيوفر أموالا كبيرة لوزارة التعليم العالي فبدلا من إرسال البعثات إلى الخارج ستكون الدراسة في العراق وستستثمر الأموال في الداخل"، مبينا أن الجامعات لابد أن تفتح وفق الشروط والمعايير العلمية المنصوص عليها في الدستور".

وبين أن وزارة التعليم قدمت مشروع تعديل إلى مجلس الوزراء على قانون ١٣ لسنة ١٩٩٦ والمتعلق بعمل الجامعات الأهلية في العراق".

ولفت حمودي إلى أن الجامعات الأهلية قدمت أيضا مشروعا لعمل وتنظيم التعليم الخاص" ، داعيا الحكومة إلى النظر بالمشروع المعدل وتضيف ما تراه مناسبا عليه".

من جانبه طالب عميد كلية الرافدين الجامعة محمود جواد بضرورة فسح المجال أمام التعليم الخاص المستند إلى وجود شركات استثمارية تنبثق عنها جامعات خاصة تهدف إلى الربحية وبنفس الوقت تلتزم بمعايير الجودة والاعتمادية من ناحية التعليم". وأشار جواد إلى ضرورة العمل "بالتوأمة مع الجامعات الأجنبية المعروفة أو جلب الجامعات إلى داخل العراق"، لافتا إلى أن "هذه الخطوة ستفتح باب التنافس بين الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة لتقديم أفضل أداء ونرتقي بالواقع التعليمي بالإضافة إلى تقليل الزخم الحاصل على الجامعات".

لجان متخصصة تدرس قانون استرجاع الأموال في الخارج

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

تعتزم اللجنة المالية النيابية تشكيل عدد من اللجان تتولى مهمة استرجاع الأموال العراقية في عدد من الدول بعد إقرار قانون استرجاع الأموال العراقية في الخارج من قبل مجلس النواب.

وقرر الرئيس الأميركي باراك أوباما في أيار الماضي تمديد حماية الأموال العراقية الموجودة في الولايات المتحدة لمدة عام آخر.

وقال عضو اللجنة ابراهيم المطلك لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن "اللجنة المالية استكملت ملاحظاتها على قانون استرجاع الأموال العراقية من الخارج والذي أحيل من مجلس الوزراء في وقت سابق مبينا أن القانون سيكون الأسبوع المقبل على جدول أعمال مجلس النواب. وأضاف المطلك : أن القانون في حال تشريعه سيسهم في استعادة الأموال العراقية في الخارج سواء كانت محجوزة بقرارات دولية، أو إنها عائدة للنظام السابق".

وتابع : سيتم تشكيل لجان مختصة تتولى زيارة الدول التي يثبت وجود أموال عراقية لديها من اجل استرجاعها".

ويقول العراق إن لديه أدلة تثبت أن أموالا تعود إلى النظام السابق تم تحويلها إلى عدد من الدول بأسماء مستعارة قبيل الاجتياح الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣. وكان مجلس الأمن الدولي صوت بالإجماع في منتصف كانون الثاني الماضي على ثلاثة قرارات تتعلق برفع الحظر المفروض على العراق بشأن استيراد مواد نووية لأغراض سلمية، وإلغاء العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء، كما مدد الحصانة الخاصة وللمرحلة الأخيرة بالتعويضات المفروضة بموجب البند السابع حتى نهاية حزيران المقبل. وقد سمحت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٥ للعراق ببيع نفطه مقابل حصوله على الغذاء، المسمى ببرنامج "النفط مقابل الغذاء".

افـتـتـاح معـرض للنفط والـغـاز فـــي الـبـصـرة بمشاركة ٤٧٥ شـركـة عالمية

□ البصرة / السومرية نيوز

افتتحت شركة تركية لتنظيم المعارض الدولية معرضاً للنفط والغاز في البصرة بمشاركة ٤٧٥ شركة من ٣٦ دولة، وفيما أبدت الشركات المشاركة اندفاعاً قوياً لتنفيذ مشاريع في المحافظة، أعلنت شركة نفط الجنوب عن قرب تنظيم معرض مشابه.

وقال رئيس مجلس إدارة معرض البصرة الدولي محمد شريف لـ"السومرية نيوز" : إن "شركة بيراميدس التركية لتنظيم المعارض افتتحت في موقع معرض البصرة الدولي معرضاً دولياً للنفط والغاز تشارك فيه ٤٧٥ شركة من ٣٦ دولة منها العراق والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وتركيا ومصر ولبنان والإمارات".

وأضاف أن "المعرض الذي يستمر ثلاثة أيام تضمن إقامة مؤتمر شارك فيه ممثلو عدد من الشركات النفطية"، حسب قوله.

من جانبه، قال مدير المبيعات في شركة Honeywell الأميركية طارق نحل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن الشركة التي يمثلها والمتخصصة في تقنيات السيطرة والتحكم بمنظومات ضخ النفط "تجد أن المعرض لا يقل أهمية عن المعارض المشابهة التي تقام في عواصم الدول المتقدمة".

وكشف نحل أن "الشركة سوف تفتتح مكتباً لها في البصرة أواخر الشهر القادم بهدف توسيع مشاريعها في المحافظة"، مؤكداً أن "كثرة الشركات المشاركة في المعرض يعود إلى رغبتها المتنامية بتنفيذ مشاريع في البصرة بصفتها مركز صناعة النفط في العراق".

بدوره، اعتبر ممثل شركة الخليجية للطاقة ياسر البراعمي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن الشركة العمانية التي يمثلها والمتخصصة بحفر الآبار وصيانة المعدات النفطية "عاقدة العزم على المساهمة في تطوير صناعة النفط في العراق رغم كثرة التحديات".

وأوضح أن "مشاركتها في المعرض جاءت بعد حصول الشركة مؤخراً على قطعة أرض مساحتها ٢٠٠ ألف متر مربع في منطقة البرجسية (نحو ٤٥ كم غرب مدينة البصرة) لإنشاء ورشة ضخمة لصيانة معدات حفر الآبار"، مضيفاً أن "الورشة سوف توفر بعد افتتاحها في العام القادم ٣٠٠ فرصة عمل لمواطنين عراقيين".

من جهته، قال مسؤول الإعلام في شركة نفط الجنوب الحكومية فرات صالح في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "المعرض يكتسب أهمية كبيرة لأن الشركات النفطية التي رست عليها عقود التراخيص في طور التعاقد مع شركات متخصصة في مجالات معينة للمساهمة معها في تطوير الحقول"، مضيفاً أن "الشركات النفطية الأجنبية بحاجة إلى تسهيلات حكومية حتى تستطيع العمل بسهولة في العراق لأنها تشكو من تأخر حصول العاملين فيها على تأشيرات الدخول وتراخيص الإقامة".

وأشار صالح إلى أن "شركة نفط الجنوب اتفقت مع شركة أجنبية لتنظيم المعارض على إقامة معرض مماثل للنفط والغاز في شباط من العام القادم"، موضحاً أن "المعرض من المؤمل أن تشارك فيه الكثير من شركات النفط الأجنبية".

وكان العراق وقع في العام الماضي عقوداً مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، لرفع سقف الإنتاج إلى ١١ مليون برميل يومياً في غضون السنوات الست المقبلة، والى ١٢ مليون برميل يومياً، بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وقد تركزت غالبية تلك العقود على تطوير حقول نفطية كبيرة تقع جَنوب العراق، كما شهد شهر أيار من العام الماضي الإعلان عن جولة تراخيص ثالثة لتطوير ثلاثة حقول غازية هي عكاز في الرمادي، والمنصورية في ديالى، والسيبة في البصرة، فيما انطلقت قبل أسابيع في العاصمة الأردنية جولة التراخيص الرابعة، وهي تهدف لاستكشاف ١٢ حقلا نفطياً وغازياً تتوزع على محافظات الأنبار ونينوى والنجف وديالى وواسط والقادسية.

وقد دفعت تلك التعاقدات بوزارة النفط إلى تنفيذ خطة تهدف من خلالها إلى تصعيد الطاقة التصديرية للعراق، وتتضمن المراحل الأولى من المشروع إنشاء خزانات ضخمة جديدة في مستودع الفاو الساحلي، ومد أنبوبين سعة ٤٨ عقدة، وبطول ٢٠ كم على اليابسة و١٢٠ كم تحت الماء، ويرتبط الأنبوبان بعد اكتمال نصبهما بثلاث منصات أحادية عائمة للتصدير، كما وقعت شركة نفط الجنوب منتصف الشهر الماضي عقوداً بقيمة مليار و٦٦ مليون دولار مع شركتي (Saipem) الإيطالية و(LEIGHTON) الاسترالية لتنفيذ ثلاثة مشاريع تكميلية متعلقة بتطوير الطاقة التصديرية عبر الخليج.

من المعارض النفطية السابقة (أرشيف)